اليمن:
تحدّيات الرّاهن واحتمالات المستقبل

أنور بن قاسم الخضري*

ملخص: شهدت صنعاء، عام 2014م، انقلابًا على السُّلطة «الشَّرعية»، أدَّى إلى قيام «تحالف عربي»، بقيادة السُّعودية، للتَّدخُّل عسكريًّا في اليمن، في 26 مارس 2015م، ومنذ ذلك الحين باتت اليمن ساحة للصِّراع المحلِّي والإقليمي متعدِّد الأطراف.

تحاول هذه الورقة إعطاء لمحة عامَّة عن الواقع الرَّاهن على الصَّعيد السِّياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والتَّعليمي والثَّقافي، والعسكري والأمني؛ لإيضاح آثار الحرب القائمة في مناحي الحياة المختلفة، وتقديم سيناريوهات مستقبلية محتملة للأزمة اليمنية، استنادًا إلى تلك المعطيات، وإلى تحليل واقع الأطراف المحلِّية، التي بات معظمها أداة للقوى الإقليمية والدّولية المتدخِّلة.

الكلمات المفتاحية: السعودية، اليمن، الحرب الأهلية، الجهات الإقليمية الفاعلة.

*باحث، اليمن.

Yemen:
Current Challenges and Future Scenarios

ANWAR BIN QASEM AL-KHODARY *

ORCID NO : : 0000-0002-2981-7466

ABSTRACT: *In 2014, Sana'a witnessed a coup against the "legitimate" authority, which led to the establishment of an "Arab coalition", led by Saudi Arabia, to militarily intervene in Yemen on the 26th of March 2015. Since then, Yemen has become an arena for multi-sided local and regional conflict.*

This paper attempts to give an overview of the current situation at the political, economic, social, educational, cultural, military, and security levels, to clarify the effects of war and conflict based on different aspects of life. It also presents possible future scenarios for the Yemeni crisis, based on these data, and by analyzing the reality of the local parties, which Most of them have become a tool for interfering regional and international powers.

Keywords: Saudi Arabia, Yemen, Civil War, Regional Actors.

*Researcher, Yemen.

رؤية تركية
2022-(4/11)
157 - 174

DOI:10.36360/1560-011-004-008

مدخل

دخلت اليمن مع انقلاب جماعة الحوثي على السُّلطة، باقتحام العاصمة صنعاء في 21 سبتمبر 2014م، وإصدار «الإعلان الدستوري» في 4 مارس 2015م، مرحلة جديدة مِن الصِّراعات الدَّامية، التي سعى اليمنيُّون إلى طي صفحتها بالتَّوافق على مخرجات «مؤتمر الحوار الوطني الشامل»، والتَّوقيع عليها، مِن قبل كلِّ مكوِّناتهم السِّياسية والاجتماعية، في 25 يناير 2014م. فقد صنعت سيطرة جماعة الحوثي على السُّلطة، بالتَّحالف مع الرَّئيس السَّابق، علي عبدالله صالح، والقوى الموالية له، واقعًا جديدًا يمسُّ التَّقاطعات الإقليمية والدّولية المرتبطة بالجغرافيا اليمنية التي تتَّسم بالأهميَّة والحساسية للإقليم والعالم، وهو ما فرض تحوُّلًا في المشهد اليمني لا تزال تداعياته تتراكم حتَّى اللَّحظة.

ففي 25 مارس 2015م، ونتيجة تقدُّم مليشيا جماعة الحوثي، مسنودة بالقوَّات الموالية للرَّئيس «صالح»، نحو مدينة عدن، التي فرَّ إليها الرَّئيس، عبد ربِّه منصور هادي، ليعلنها عاصمة مؤقَّتة، ومنطلقًا لمواجهة قوى الانقلاب، وجَّه الرَّئيس «هادي» خطاب استغاثة إلى قادة مجلس التَّعاون لدول الخليج العربية، يدعوهم فيها إلى التَّدخُّل في اليمن لمواجهة القوى المتمرِّدة على الدَّولة والتَّدخُّل الإيراني في اليمن. في اليوم التَّالي، أعلنت الرِّياض عن تشكيل «التَّحالف العربي»، وقيام عمليَّة «عاصفة الحزم» العسكرية استجابة لنداء الرَّئيس اليمني.

هكذا أصبحت اليمن ساحة للصِّراع الإقليمي والدّولي، وميدانًا للتَّنافس على اقتسام هذا البلد المنكوب بما يتيح الحضور في جغرافيَّته «الإستراتيجية»، حيث يمتدُّ اليمن جنوب الجزيرة العربية، على ضفاف البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن وبحر العرب، ليشكّل بوابة على طريق التِّجارة العالمية وخطوط الملاحة البحرية الدّولية. فالجمهورية الإيرانية الإسلامية تطمح مِن تثبيت وجود لها في هذه المنطقة؛ لاستكمال «الهلال الشِّيعي»[1]، الذي تسعى إلى تشكيله في المنطقة، ابتداء مِن لبنان وسوريا في الشّمال، والعراق والبحرين شرقًا، واليمن جنوبًا. والمملكة العربية السُّعودية تحاول استعادة نفوذها في اليمن، والتَّمكُّن مِن إبقائه في فلكها، تخوُّفًا مِن تحوُّله إلى تهديد فعلي لها. فيما تسعى دولة الإمارات العربية المتَّحدة للوصول إلى موانئ اليمن وسواحله وجزره؛ لوضع يدها عليها بأيِّ صيغة تمكِّنها مِن الإفادة مِنها؛ لمصالح مشروعاتها وأجنداتها الخاصَّة.

هذا الواقع الذي تنخرط فيه قوى خارجية في اليمن ليس هو الأوَّل على مدى التَّاريخ اليمني، القريب مِنه والبعيد، بل والحديث، فقد عانت اليمن التَّدخُّل الخارجي خلال حقب مختلفة، وتركت تلك الحقب آثارها على وجه اليمن، وإن ظلَّ اليمن -مِن ناحية أخرى- عصيًّا على التَّركيع والاستلاب. ومِن غير الممكن فهم واقع اليمن بدون السِّباحة في تاريخه، والغوص في عوالمه وحوادثه ومنعطفاته، إذ هو المدخل الحقيقي لفهم المسألة اليمنية التي تتكرَّر أحداثها وإن اختلفت الشُّخوص والأطراف.

الحالة الرَّاهنة لليمن

منذ 26 مارس 2015م، دخلت اليمن مرحلة جديدة مِن التَّشكُّل، يمكنها أن تفضي لمآلات خطيرة جدًّا، سواء على المستوى الإقليمي أو الدّولي، فضلًا عن المستوى المحلِّي ولعقود مِن الزَّمن. فالتَّدخُّل العسكري الخارجي الذي انخرط فيه «التَّحالف العربي»، بقيادة السُّعودية، ومشاركة عددٍ مِن الدُّول العربية، مِن بينها الإمارات- خلخل البنى السِّياسية والاقتصادية والاجتماعية والثَّقافية والعسكرية والأمنية، وخلق حالة مِن الفوضى القابلة للتَّشظِّي، والانسداد المقبل على الانفجار.

فمع مرور ما يُقارب ثماني سنوات[2]، منذ انطلاق «عاصفة الحزم»، بهدف القضاء على الانقلاب واستعادة الدَّولة وعودة «الشَّرعية»، خلَّفت الحرب القائمة كوارث عديدة على المستوى السِّياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري والأمني والتَّعليمي والثَّقافي، ولا تزال اليمن رهينة القوى المتصارعة والتَّدخُّل الخارجي، إذ لم يتغيَّر في المشهد شيء ذو بال بالاتِّجاه الإيجابي، بل على العكس، باتت الدَّولة اليمنية اليوم مهدَّدة أكثر مِن أي وقت مضى بالانفصال، والإخفاق.

ويمكن رصد نتائج الانقلاب «الحوثي»، والتَّدخل الخارجي، خلال الفترة الماضية فيما يأتي:

أوَّلًا: على الصَّعيد السياسي:

هناك غياب تامٌّ لمؤسَّسات الدَّولة الدُّستورية المعبِّرة عن إرادة الشَّعب الحرَّة، منذ عام 2015م، وحتَّى اللَّحظة.

فمجلس النُّواب لا يزال منقسمًا، بين سلطة صنعاء و«الشَّرعية»، وهو غير قادر على الالتئام والخروج برؤية للحلِّ الوطني، أو اتِّخاذ قرارات مصيرية، أو إصدار قوانين وتشريعات رسميَّة. كما أنَّ البلاد مقسَّمة بين حكومة (الانقلاب) في صنعاء، وهي غير

معترف بها دوليًّا، وحكومة (الشَّرعية) المعترف بها دوليًّا في عدن. وكلا الحكومتين تواجه تحدِّيات عدَّة في إدارة السُّلطة والموارد التي يفترض أنَّها تحت سلطتها. فحتَّى المناطق المحرَّرة بدعم مِن «التَّحالف العربي» لاستعادة «الشَّرعية» لا تزال تواجه صراعات داخلية في جبهة «الشَّرعية». فـ «المجلس الانتقالي» الجنوبي، الموالي للإمارات، يفرض سلطته في مدينة عدن (العاصمة المؤقَّتة)، معوِّقًا بذلك أداء الحكومة «الشَّرعية»، وهو يتمدَّد بقوَّة السِّلاح لإخضاع بقية المحافظات الجنوبية له، وفرض إدارة ذاتية ومستقلَّة للجنوب.

وهناك غياب تامٌّ -أيضًا- لدور الأحزاب السِّياسية، وتعطيل للعملية الانتخابية، إذ تعوّق سلطة جماعة الحوثي بصنعاء، وسلطة «المجلس الانتقالي» بعدن، بقيَّة المكوِّنات السِّياسية، مِن أحزاب وتنظيمات، مِن ممارسة أدوارها بشكل آمن ومستقل وحُرٍّ.

وهناك إضعاف لدور الجيش الوطني، المحسوب على «الشَّرعية»، المعترف بها دوليًّا، في سبيل عدم استكماله تحرير البلاد وتوحيد اليمن تحت سلطة واحدة؛ بل هناك محاولات استنبات لقوَّات مسلَّحة خارج جسد الجيش، تنازع الجيش والأجهزة الأمنية معسكراتها ومواقعها وإمكاناتها ووظائفها ومسئوليَّاتها.

وعلى الرَّغم مِن تشكيل «مجلس القيادة الرِّئاسي»، في 7 أبريل 2022م، في سبيل توحيد الجبهة المناوئة لجماعة الحوثي، التي تضمُّ عددًا مِن القوى العسكرية التي جرى تشكيلها، عقب تحرير عدن في يوليو 2015م، بدعم وتمويل مِن دول التَّحالف، خارج كيان «الشَّرعية» والجيش الوطني، كتلك المنضوية تحت «المجلس الانتقالي» الجنوبي، أو «المكتب السِّياسي» للمقاومة الوطنية، و«ألوية العمالقة» المحسوبة على التَّيَّار السَّلفي (الجامي)- إلَّا أنَّ هذه الكيانات ترفض الاندماج والهيكلة تحت مؤسَّسات الدَّولة العسكرية والأمنية، وفي أطرها القانونية. وهذا ما يجعل «مجلس القيادة الرِّئاسي» يراوح مكانه في ظلِّ افتقاده للموارد المالية، والدَّعم والسَّند الدّولي الذي يتيح له فرض سلطته على الأوضاع.

هذا الواقع العام للدَّولة اليمنية أضعف قرارها السِّيادي، وموقعها الطَّبيعي والنِّدِّي مع الدُّول الأخرى والمجتمع الدّولي فيما يختصُّ بمصالحها ومواقفها وتحالفاتها؛ وباتت اليمن ورقة تفاوضية بيد القوى الكبرى والأطراف الدّولية الإقليمية، دون أي مراعاة لإرادته الشَّعبية وحكومته الشَّرعية. مِن ثمَّ أصبحت اليمن الحاضر الغائب في عدد النِّقاشات الدَّائرة بشأن الملفِّ النَّووي الإيراني، وأمن المنطقة، والملاحة الدّولية، والتَّطبيع مع «إسرائيل»[3]، ومكافحة «الإرهاب».

ثانيًا: على الصَّعيد الاقتصادي:

> "لا تزال «الشَّرعية» عاجزة عن إدارة موارد النِّفط والغاز، رغم وجود أغلب مشروعاتها وآبارها تحت سلطتها اسميًا، في حين أنَّ بعضها تحت سيطرة قوَّات «التَّحالف العربي»"

أعلن «التَّحالف العربي»، غداة انطلاق «عاصفة الحزم» فرض حصار برِّي وجوِّي وبحري، وهو ما أسهم، مع العوامل الأخرى العسكرية والأمنية في تعطيل حركة التِّجارة وعجلة الاقتصاد، خصوصًا أنَّ كثيرًا مِن الشَّركات الأجنبية العاملة في اليمن غادرت البلاد لظروف الحرب، كما أنَّ المشروعات الاستثمارية توقَّفت، وباتت الدَّولة عاجزة عن إدارة مواردها المالية نتيجة الصِّراعات والانقسامات، ومن هنا باتت التَّنمية في حكم العدم. هذا فضلًا عن تهدُّم العديد مِن البنى والإنشاءات والمرافق الخاصَّة والعامَّة والحكومية، وتراجع الخدمات العامَّة، كالكهرباء والماء والغاز والصَّرف الصِّحِّي، والخدمات التَّعليمية والصِّحِّية، وهجرة العقول والكوادر العاملة إلى الخارج، واستنزاف ميزانية الدَّولة في الصِّراعات، وخروج عدد مِن المنشآت والمرافق عن الخدمة نتيجة الإهمال وغياب الصِّيانة. كلُّ ذلك تسبَّب في فقد العديد مِن اليمنيِّين وظائفهم وأعمالهم والمدخول المناسب لهم، ورفع مِن حجم البطالة في البلاد.

وقدَّرت دراسة حول مؤشِّرات القطاع الصِّناعي في اليمن، صدرت في النِّصف الأوَّل مِن العام الجاري، عن الاتِّحاد العام اليمني للغرف التِّجارية والصِّناعية، تحقيق القطاع الصناعي، بشقَّيه الاستخراجي والتحويلي- انكماشًا سنويًّا مستمرًّا، وصل إلى حوالي 17- ٪، فيما يُقدَّر حجم الانكماش التَّراكمي في قيمة النَّاتج المحلِّي الإجمالي الجاري لقطاع الصِّناعة بنسبة 52 ٪ مقارنة بحجمه قبل الحرب. وبلغت الخسائر الاقتصادية التَّراكمية في ناتج القطاع، خلال سنوات الحرب، نحو 35 مليار دولار، مِنها 30.5 مليار دولار خسائر القطاع العام المتمثِّل في عوائد الصِّناعات الاستخراجية (النَّفط والغاز)، وحوالي 4.5 مليارات دولار خسائر القطاع الصناعي.

ولا تزال «الشَّرعية» عاجزة عن إدارة موارد النَّفط والغاز، رغم وجود أغلب مشروعاتها وآبارها تحت سلطتها اسميًّا، في حين أنَّ بعضها تحت سيطرة قوَّات «التَّحالف العربي»، أو قوَّات موالية له ومدعومة مِن قبله. وهذا أفقد الحكومة «الشَّرعية» جزءًا كبيرًا مِن مواردها المالية التي تغطِّي نسبة كبيرة مِن ميزانيَّتها[4].

هذا -كلُّه- انعكس على قيمة العملة اليمنية التي شهدت تدهورًا شديدًا مقابل العملات الأجنبية، فقد بلغ تجاوز صرف الدُّولار الأمريكي حاجز (900) ريـال يمني في المناطق الخاضعة لسلطة جماعة الحوثي، كما تجاوز حاجز (1.500) ريـال يمني

في المناطق المحسوبة على الحكومة «الشَّرعية»! ولا يزال سعر الرِّيال اليمني يتذبذب في سوق الصِّرافة تجاوبًا للأحداث والأزمات التي تعانيها اليمن منذ عام 2014م[5].

و»أظهرت بيانات رسمية أنَّ معدَّل التَّضخُّم السَّنوي في اليمن ارتفع إلى 45 ٪، في نهاية عام 2021م، مقابل 35 ٪ في 2020م، مسجِّلًا أعلى مستوياته على الإطلاق في عام واحد، بينما شهد الميزان الكلِّي للمدفوعات عجزًا كبيرًا مع استمرار الحرب الدَّامية في البلاد للعام الثَّامن على التَّوالي»[6].

ثالثًا: على الصَّعيد الاجتماعي:

مع توسُّع دائرة الصِّراع، واشتداد حالة العنف، باتت حركة الهجرة والنُّزوح ظاهرة جليَّة في السَّاحة اليمنية، فقد تجاوز عدد النَّازحين داخليًّا (3.5) ملايين شخص، حتى نوفمبر 2018م[7]. أمَّا بالنِّسبة للهجرة الخارجية فلا تتوفَّر إحصائيات دقيقة بهذا الشَّأن، غير أنَّ العوامل السِّياسية والاقتصادية والأمنية باتت تشكِّل بيئة طاردة مِن اليمن، وهذا يدفع بالكثير مِن الأسر والشَّباب والباحثين عن فرص العمل والاستثمار إلى مغادرة البلاد بحثًا عن مكان آمن، وبيئة استثمار أو عمل صالحة للإقامة. الأمر الذي يدفع بكثير مِن اليمنيِّين إلى المخاطرة بأرواحهم[8].

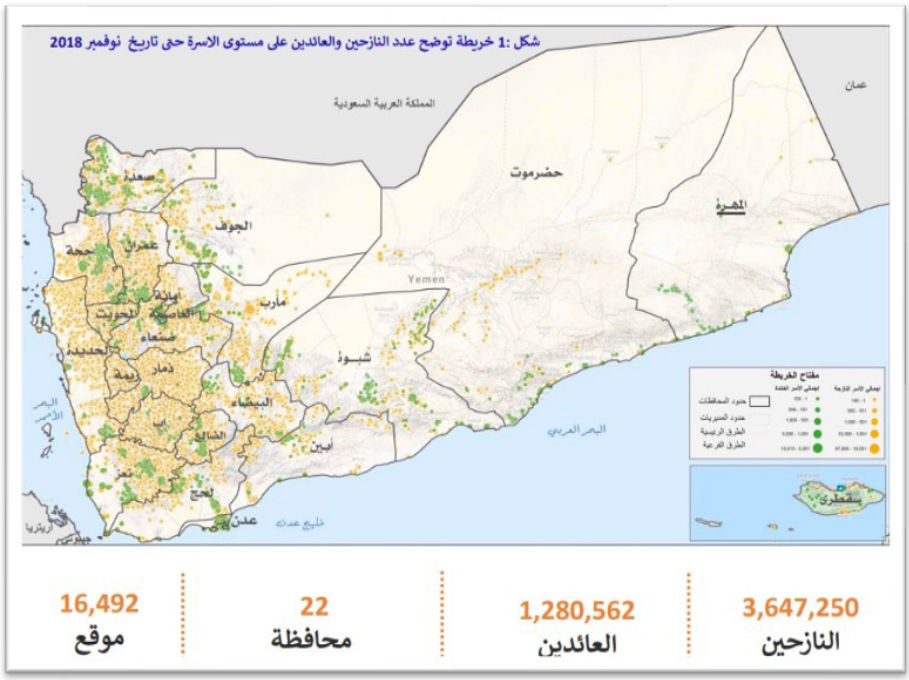

عدا عن ذلك، فإنَّ دائرة الفقر والجوع باتت تتَّسع أكثر فأكثر، بكلِّ تبعاتها على الحالة الصِّحِّية والنَّفسية، والاستغلال الحاصل للأسر الفقيرة والأطفال والنِّساء، إمَّا في أعمال العنف والقتال، أو في الجرائم المختلفة. فقد أشار بيان صادر عن برنامج الأمم المتَّحدة الإنمائي إلى أنَّ الحرب تسبَّبت، منذ عام 2014م، بزيادة الفقر في اليمن من 47 ٪ مِن السُّكَّان إلى 75 ٪ -بحسب التَّوقُّعات- بحلول نهاية عام 2019م[9]؛ وهي نسبة واقعية بالنِّسبة لما آلت إليه أحوال الدَّولة بعد انهيارها. وقد أضاف البيان بأنَّه في حال «استمرَّ القتال -حتَّى عام 2022م- فستُصنَّف اليمن كأفقر بلد في العالم».

وتشير أرقام التَّصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، الواردة في تقرير منظَّمة الأغذية والزِّراعة للأمم المتَّحدة «الفاو»، وصندوق الأمم المتَّحدة للطُّفولة «يونيسف»، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظَّمة الصِّحَّة العالمية، وشركائها- إلى وجود ارتفاع في معدَّلات سوء التَّغذية الحاد، والحاد الوخيم بمقدار 22 ٪ بين أطفال اليمن لعام 2020م.

وذكر برنامج الأغذية العالمي أنَّ معدَّل الجوع في اليمن حاليًّا لم يسبق له مثيل، ويسبِّب معاناة شديدة لملايين النَّاس، وأنَّه رغم المساعدات الإنسانية المتواصلة، يعاني 17.4 مليون يمني انعدامَ الأمن الغذائي؛ ويتوقَّع البرنامج أن يرتفع عدد الذين يعانون انعدامَ الأمن الغذائي إلى نحو 19 مليون شخص بحلول نهاية العام الجاري (2022م).

وفي ظلِّ ارتفاع عدد الوفيَّات، نتيجة الحرب وآثارها، تزايدت شريحة النِّساء الأرامل، والأطفال الأيتام، الذين لا معيل لهم، وهذا يدفعهم إلى ميادين العمل والسُّوق طلبًا لكفاف العيش، ويتسبَّب في ازدياد نسبة التَّسرُّب مِن المدارس ومراحل التَّعليم. وقد أصبحت هذه الشَّريحة الاجتماعية مِن النِّساء والأطفال محطَّ استغلال جماعات العنف والأطراف المتصارعة والعصابات الإجرامية.

في عام 2017م، سلَّطت وزارة الخارجية الأمريكية، في تقريرها السَّنوي، الصَّادر في 28 يونيو، حول الاتجار بالبشر- الضَّوء على الانتهاكات الجسيمة التي تُرتكَب بحقِّ أطفال اليمن، مشيرة بشكل مباشر إلى تورُّط سعوديين وإماراتيين بـ«التِّجارة الجنسية» والعمالة القسرية، مضيفًا أنَّ الأطفال اليمنيِّين «تعرَّضوا للاتجار الجنسي داخل اليمن وفي السُّعودية». كما تطرَّق التَّقرير إلى استغلال المليشيات الحوثية للأطفال وتجنيدهم في المعارك؛ واحتفظ اليمن بتصنيف «الفئة الخاصَّة»، أي المقلقة للغاية، للسَّنة الثَّانية على التَّوالي[10].

فضلًا عن ذلك، تسبَّب الصِّراع الدَّائر في اليمن بتمزُّق النَّسيج الاجتماعي، والتَّفكُّك الأسري، والعنف الاجتماعي خاصَّة ضدَّ النِّساء والأطفال، وارتفاع معدَّلات الجريمة؛

وهي بمجموعها عوامل تضرب هُوية المجتمع وتماسكه وقوَّته، خاصَّة مع تفشِّي مشروعات تدميرية ومنظَّمات تستهدف قيم المجتمع وأخلاقه.

رابعًا: على الصَّعيد التَّعليمي والثَّقافي:

مِن أسوأ آثار الحرب على المجتمع اليمني تعطُّل العمليَّة التَّعليمية، وتسرُّب الطُّلاب والطَّالبات مِن التَّعليم نتيجة الفقر أو الخوف، وهذا يسهم في حرمان أجيال مِن حقٍّ أصيل لهم، وبرفع مستوى الجهل والأميَّة، ومِن ثمَّ ينعدم الوعي بالواقع والتَّعامل معه بشكل سليم.

ويعاني مجال التَّعليم اليوم انقسامًا في إدارة العملية التَّربوية، بين الحكومة «الشَّرعية» وسلطة الحوثيِّين، ونزوح آلاف المدرِّسين، ونزوح عشرات الآلاف مِن الطُّلاب مع أسرهم، وانصراف عدد كبير مِن المدرِّسين والطُّلاب في ظلِّ الفقر إلى ميادين العمل والأسواق طلبًا لِلُقمة العيش؛ نتيجة الفقر، وعدم صرف الرَّواتب والمستحقَّات، لأكثر مِن 130 ألف مدرس منذ أربع سنوات، ما عدا تجنيد عدد كبير مِن الطُّلاب والمدرِّسين في الصِّراع القائم.

كما أنَّ دائرة الانتهاكات طالت المدِّرسين وكوادر المؤسَّسات التَّعليمية، فقد وثَّقت نقابة المعلِّمين اليمنيِّين أكثر مِن 25 ألف انتهاك ضدَّ المدرِّسين، منذ اجتياح الحوثيِّين العاصمة صنعاء (2014م)، وحتَّى أكتوبر 2020م؛ كما رصدت 20.142 مدرِّسًا وإداريًّا تركوا منازلهم وأعمالهم في مناطق سيطرة الحوثيِّين، واتَّجهوا إلى مناطق سيطرة الحكومة الشَّرعية[11].

وورد في تقرير صادر عن منظَّمة الأمم المتَّحدة للطُّفولة (اليونيسف)، في عام 2018م، أنَّ أكثر مِن 2,500 مدرسة أصبحت خارج الخدمة كلِّيًّا، وقد أقفلت 27 ٪ مِنها أبوابها، وتكبَّدت 66 ٪ مِنها أضرارًا مختلفة، واستُخدِم 7 ٪ ملاجئ للنَّازحين، أو صادرتها الميليشيات لغاياتها الخاصَّة.

وتشير بعض التَّقارير إلى أنَّ عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس يبلغ المليونين، وهذا يشكِّل زيادةً بنسبة 120 ٪ منذ عام 2015م، عندما كان عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس يلامس عتبة 900 ألف؛ وهناك دراسات محلِّية تتحدَّث عن رقم أعلى، يُقارب 3 ملايين طفل[12].

أمَّا ثقافيًّا، فهناك حالة مِن صراع الهُويَّات تسير بالتَّوازي مع الصِّراع المسلَّح، إذ تحاول جماعة الحوثي مِن ناحية تشكيل المجتمع اليمني خارج إطاره الثَّقافي

والدِّيني السَّابق، مِن خلال تغيير المناهج التَّعليمية، وتقديم الدَّورات والمحاضرات والفعاليَّات، لصبغه بروح «طائفية» وطقوس «تاريخية» تستدعي النِّزاعات الماضية، وتؤجِّج القطيعة مع كتب الحديث والفقه وتاريخ المسلمين «السُّنَّة»، متَّبعة في ذلك سلوك الأذرع الإيرانية في المنطقة، التي تحاول ترسيخ التَّبعية للقيادة «الاثني عشرية» المتزعِّمة للمشهد السِّياسي في إيران[13].

وفي مقابل جهود جماعة الحوثي لفرض هُويَّتها على المجتمع تتزايد الدَّعوات المناطقية والسُّلالية المقابلة إلى رفض التَّمركز حول السُّلالة الهاشمية، وادِّعاء الأحقيَّة في الحكم للبطنين، والطَّبقية الاجتماعية القائمة على هذه الأفكار. وهذه الدَّعوات أفرزت هُويَّات مقاومة عبر أفكار مغايرة، مِنها ما يتمحور حول الهُويَّة «القحطانية»، أو ما يُطلَق عليها حركة «الأقيال»[14]، أو «القومية اليمنية»، التي استطاعت كسب كثير مِن المناصرين إلى صفِّها؛ ومِنها ما يتمحور حول الهُويَّة «الجنوبية»، في إطار رؤية مناطقية؛ ومِنها ما يتمحور حول هُويَّة «علمانية» تنادي بالإلحاد وتجاوز الدِّين بوصفه جذر المشكلة القائمة![15]

خامسًا: على الصَّعيد العسكري والأمني:

تتوزَّع الخريطة اليمنية اليوم على «كانتونات»، يهيمن على كلٍّ «كانتون» مِنها مليشيا وقوى مسلَّحة، في حين يظل اسم الدَّولة شكليًّا، إذ إنَّ القوى الممسكة بهذه المليشيَّات والقوى المسلَّحة هي مَن يفرض قراره عليها ويديرها في استقلال عن الدَّولة الغائبة. وهذا ما أتاح لجماعة الحوثي، الموالية لإيران، و«المجلس الانتقالي» الجنوبي، الموالي للإمارات، مِن فرض رؤيتهما الخاصَّة على مناطق نفوذهما، وخلق الانتهاكات الحقوقية والإنسانية في تعاملهما مع بيئة نفوذهما، في ظلِّ تغييب سلطات الدَّولة ومؤسَّساتها عن ممارسة أدوارها الدُّستورية والقانونية. وهذا ما يفسِّر ارتفاع معدَّلات نسبة القتل والجريمة والاعتداءات والانتهاكات المختلفة.

ومِن الآثار الطَّبيعية التي تنشأ عن انهيار الدَّولة ومؤسَّساتها، أو تعطيلها عن القيام بمسئوليَّاتها ومهامها، في أيِّ مجتمع- سيادة منطق «الغاب» وحالة «التَّوحُّش»، خصوصًا في ظلِّ الصِّراع على الموارد وضرورات العيش، أو الحصول على الرَّغبات والمطامع. ويُعَدّ توفُّر السِّلاح -بكلِّ أشكاله- في اليمن[16] أحد العوامل المساعدة على تسهيل الجريمة، وعلى وقوع حوادث القتل.

وتعمل الأطراف المتصارعة على تغطية البيانات والمعلومات الخاصَّة بهذا الجانب، والتَّكتيم على الأخبار المتعلِّقة بالانتهاكات والجرائم، لمصلحة تحسين صورتها، والتَّستُّر على حالة الفوضى الأمنية التي تضرب بنية المجتمع، ابتداء مِن الأسرة والمدرسة وانتهاءً بالحياة العامَّة والمرافق الحكومية التي يُفترَض أنها تتولَّى رعاية المواطنين والدِّفاع عن مصالحهم.

مستقبل اليمن

يعيش اليمن تحت تأثير التَّناقضات الدَّاخلية التي أتاحت للقوى الخارجية التَّدخُّل في الشَّأن اليمني، وهذا يهدّد أمنه وسلامته، واستقلاله وسيادته، بل ووحدته ووجوده، رغم الحديث المتكرِّر مِن القوى الخارجية: الإقليمية منها أو الدولية- عن ضمان هذه الاعتبارات في تدخُّلها في اليمن؛ ولكن رغم مضي عقد كامل مِن التَّدخُّل الخارجي في الشَّأن اليمني، عقب ثورة 11 فبراير 2011م، فإنَّ ما تحقَّق مِن هذا التَّدخُّل لا يعكس صدق الشِّعارات المعلنة.

وإذا كانت الدِّراسات والتَّقارير والمعطيات تشير إلى أنَّ أبرز الفاعلين الدّوليين في الشَّأن اليمني اليوم، بريطانيا والولايات المتَّحدة بدرجة أساسيَّة، والاتِّحاد الأوربِّي بدرجة

ثانوية؛ وإلى أنَّ أبرز الفاعلين الإقليميِّين إيران والسُّعودية والإمارات بدرجة أساسيَّة، وقطر وعُمان بدرجة ثانوية؛ فإنَّ مصير اليمن في جانب مِنه يتوقَّف على مدى قدرة هذه القوى الدّولية والإقليمية على حسم الصِّراع لمصالحها، مِن خلال حلفائها والأدوات التَّابعة لها محليًّا، أو على مدى قيام مشروع وطني مستقلٍّ قادر على حسم الصِّراع لمصالح الدَّولة اليمنية، والقضاء على المشروعات الصَّغيرة والأدوات المرتهنة للخارج.

ومِن خلال دراسة قام بها الكاتب[17]، لتحليل واقع الأطراف المحلِّية والإقليمية والدّولية، بعد قرابة ثماني سنوات مِن الصِّراع، في سبيل رسم ملامح موازين القوى ومسارات الأزمة المستقبلية، خلصت الدِّراسة إلى النَّموذج الآتي:

الكيان	نقاط الضَّعف	نقاط القوَّة
جماعة الحوثي: هي جماعة دينية، مذهبية، سلالية، فتيَّة، اعتمدت العنف لفرض هيمنتها وتوسيع مناطق نفوذها، وتمكَّنت مِن الانقلاب على السُّلطة عام 2014م. وهي تسيطر على أغلب المحافظات الشَّمالية. يتزعَّمها عبدالملك بدر الدِّين الحوثي، بصفته قائدًا ومرشدًا للثَّورة.	– انحرافها الدِّيني: وإظهارها أفكارًا وطقوسًا شاذة على مألوف المجتمع اليمني، وهو ما يدفع المجتمع اليمني للنُّفور منها. – انغلاقها الطَّائفي: إذ يدفعها ذلك لمخاصمة كلِّ مَن هو مخالف لها واستعداءه. – عنصريَّتها السُّلالية: في ظلِّ المطالب الاجتماعية الدَّائمة للمساواة والعدل والكرامة. – ارتهانها لأجندات خارجية: فحتَّى الآن لم تقم الجماعة بأي أهداف وطنية تخدم المجتمع وتعمل على تنمية اقتصاده ورعاية مصالحه. – تبنِّيها العنف والقتل: فهي بعيدة عن الخيارات السِّلمية والعملية السِّياسية القائمة على الحوارات والبرامج والانتخابات.	– ظهورها بصِّبغة دينية في مجتمع متديِّن بفطرته. – تعبيرها عن صِّيغة مذهبية «زيدية» في مناطق تتمذهب بالزَّيدية. – ارتكازها على العصبية السُّلالية «الهاشمية» التي تشكِّل بديلًا عن التَّنظيم الحركي. – توفُّر «المظلومية» الحافزة للانتقام في مجتمع ثأري. – انخراطها في المشروع الإيراني، الذي وظَّف لها كلَّ قدراته وإمكاناته وامتداداته وخبراته. – قدرتها على التَّخادم مع القوى الغربية. – تمكُّنها مِن فرض سيطرتها على أغلب المحافظات الشَّمالية بقوَّة السِّلاح.

	- استبدادها وفسادها وسوء إدارتها: فالمناطق الخاضعة لها معطَّلة عن المشاركة السِّياسية، ومحرومة من التَّعبير عن الرَّأي والنَّقد، فضلًا عن وجود هيئات رقابية. - قيامها على تناقضات ومطامع.	- امتلاكها مليشيا ومعسكرات وأسلحة. - استخدامها للسِّلاح بوحشية ترهب القوى المخالفة والنَّاقدة لها في ظلِّ غياب الدَّولة. - توفُّر وسائل إعلام مختلفة لها: قنوات، صحف، مواقع، إذاعات.
«المجلس الانتقالي»: هو كيان سياسي جنوبي، يدعو للانفصال، ويعتمد على قوَّة السِّلاح وعسكرة الأتباع، ظهر في 11 مايو 2017م، وأعلن الإدارة الذاتية للجنوب، كصورة للانقلاب على الشَّرعية بمدينة عدن في 26 أبريل 2020م. وهو يسيطر على مدينة عدن (العاصمة المؤقَّتة)، ومحافظات عدن ولحج والضَّالع وأجزاء مِن أبين وشبوة؛ ويرأسه عيدروس الزَّبيدي.	- امتداده عن قوى يسارية لها تاريخها في العداء للدِّين والاستبداد والعنف الدَّموي. - انغلاقه المناطقي: حيث يعزِّز المجلس الانتقالي العاطفة المناطقية ويبعث التعصُّب لها، ويعمد لفرز النَّاس مناطقيًّا. - غياب المشروع السِّياسي والفكرة النَّهضوية. - ارتهانه لأجندات خارجية، وتوظيف قوَّاته للإسهام في تسليم السَّواحل والجزر اليمنية لقوى خارجية. - تبنِّيه العنف والقتل والانتهاكات الجسيمة للحقوق والحرِّيات. - استبداده وفساده وسوء إدارته للمناطق الخاضعة لسيطرته. - قيامه على تناقضات ومطامع.	- حمله لواء « مظلو مية » ا لجنو ب ، التي توجد له شعبية في المحافظات الجنوبية. - انخراطه في التَّبعية الكاملة للإمارات، التي تقدِّم له الدَّعم والإسناد والتَّمويل والغطاء الإقليمي والدّولي. - تمكُّنه مِن فرض سيطرته على بعض المحافظات الجنوبية بقوَّة السِّلاح. - امتلاكه مجنَّدين ومعسكرات وأسلحة. - توفُّر وسائل إعلام مختلفة له: قنوات، صحف، مواقع، إذاعات.

المقاومة الوطنية: هي امتداد للقوَّات الموالية لأسرة الرَّئيس الأسبق «صالح»، ويمثِّلها «مكتب سياسي» أُعلِن في 25 مارس 2021م. وهي تسيطر على مدينة المخا والمنطقة المحيطة بباب المندب وأجزاء مِن السَّاحل الغربي على البحر الأحمر؛ ويتزعَّمها العميد طارق محمَّد عبد الله صالح.	– اقتصارها على ولاء عائلة الرَّئيس السَّابق، وارتهانها لرموزها. – فقدانها لمشروع سياسي وطني. – تحالف رموزها وقياداتها سابقًا مع جماعة الحوثي في حربها ضدَّ الشَّعب، وانقلابها على الدَّولة. – غالبية المنتسبين لها مِن المناطق الشَّمالية. – اختراقها مِن قبل جماعة الحوثي.	– ظهورها بوصفها قوَّة مناوئة لجماعة الحوثي مؤخَّرًا. – تلقيِّها الدَّعم والإسناد الكامل مِن الإمارات. – الصِّلات القديمة لرموزها مع القوى الغربية. – تمكُّنها مِن فرض سيطرتها على منطقة باب المندب وأجزاء مِن السَّاحل الغربي. – امتلاكها مجنَّدين ومعسكرات وأسلحة. – توفُّر وسائل إعلام مختلفة لها: قنوات، صحف، مواقع، إذاعات.
المقاومة الشَّعبية: هي مجاميع شعبيَّة اجتماعية شُكِّلت عام 2015م، في ظلِّ تراجع الجيش الوطني ولحوق بعض معسكراته إمَّا بجماعة الحوثي أو بـ«المجلس الانتقالي» على حساب المشروع الوطني. قاومت تمدُّد الحوثي إلى مناطقها، وساندت شرعية الدَّولة وتمكينها. يتزعمَّها شيوخ قبائل، ورموز اجتماعية.	– عدم التَّنسيق بين مكوِّناتها. – غياب الدَّعم والإسناد المالي والمادي لها. – غياب الغطاء القانوني والسِّياسي. – الارتجالية والفوضى وضعف التَّخطيط. – إخفاق بعضها، وقضاء بعضها على بعضها الآخر.	– استنادها لحاضنتها الشَّعبية. – تبنِّيها لمطالب اجتماعية وشعبيَّة ووطنية. – وقوفها إلى جانب «الشَّرعية»، و«التَّحالف العربي» في فترة سابقة. – وجودها على امتداد الجغرافيا اليمنية. – حفاظها على الأمن، ومؤسَّسات الدَّولة، والبنى التَّحتيَّة، والخدمات العامَّة، والمصالح الأهلية، في مناطقها التي تمكَّنت مِنها.

«الشَّرعية»: يُقصَد بها السُّلطة التي نتجت عن «المبادرة الخليجية»، التي جرى الانقلاب عليها في 21 سبتمبر 2014م، ثمَّ اختُزِلت عقب استقالة حكومة الوفاق الوطني في شخص الرَّئيس اليمني، عبدربِّه منصور هادي، وتدخَّل «التَّحالف العربي» لإعادتها، واستعادة سلطاتها على الدَّولة.	– ممارسة أدوارها ومسؤوليَّاتها مِن خارج أرض الوطن. – تعطيل سلطة مجلس النُّوَّاب، وإخفاقها في اختيار رئاسة حكومة قويَّة وفاعلة. – الاستجابة لضغوط «التَّحالف العربي»، خصوصًا السُّعودية والإمارات. – إهمال التَّحالفات الدَّاخلية، والعلاقات الخارجية، في تقوية نفوذها ومواقفها. – خذلان المقاومة الشَّعبية والجيش الوطني في ظلِّ الاستهداف المستمرِّ لهما، مِن قبل قوى محليَّة وإقليميَّة ودوليَّة.	– استناد «هادي» في شرعيَّته لانتخابات شعبية ومصادقة مِن مجلس النُّوَّاب، وتوافق حزبي وسياسي محلِّي، واعتراف إقليمي ودولي. – مساندة القرارات الأممية لموقف «هادي» وسلطاته وشرعيَّته. – إعلان «التَّحالف العربي»، بقيادة السُّعودية والإمارات، دعمه لشرعية «هادي». – إعلان قوَّات عسكرية وأمنية ومؤسَّسات حكومية تمسُّكها بشرعية «هادي».

هذا التَّحليل الموجز للأطراف المحلِّية، وهي صاحبة الشَّأن التي يُعتمَد عليها في تشكيل واقع القوى على الأرض- يشير إلى أنَّ السَّاحة اليمنية منقسمة حتَّى الآن بين أطراف عدَّة، وأنَّ الفواعل الإقليمية (إيران، السُّعودية، الإمارات) هي الممسكة بزمام القوى القائمة في الدَّاخل. وفي ظلِّ الإفراغ والتَّعطيل الذي حصل لـ «الشَّرعية» حكوميًّا، ودبلوماسيًّا، وعسكريًّا، ودستوريًّا، ووجوديًّا في المناطق المحرَّرة، خلال الثَّماني سنوات الماضية، مع غياب قوَّة وطنية جامعة تكون بمثابة رافعة سياسية للمشروع الوطني اليمني الحرِّ والمستقل- فإنَّ الأزمة اليمنية غير مؤهَّلة للحلِّ خلال المنظور القريب؛ ولاسيّما أنَّ الإنهاك الحاصل في المجتمع، والإرهاب الذي يمارس عليه مِن كثير مِن الأطراف، مع تشتُّت الولاءات والانتماءات- أفقد المجتمع قدرته على الفعل والمقاومة.

السِّيناريوهات المستقبلية

تتحكَّم بسيناريوهات المستقبل اليمني عدَّة عوامل، مِنها:

- **الموقف الدّولي:**

لا تزال المواقف الدّولية، سواء للولايات المتَّحدة وبريطانيا، أم للاتِّحاد الأوربِّي، تراوح مكانها مِن الأزمة اليمنية، ما بين التَّعاطي معها بوصفها ملفّ مقايضة (مع إيران)، أو مشروعًا ربحيًّا يدرُّ الأموال مِن خلال بيع السِّلاح وتقديم الخدمات اللُّوجستية العسكرية (مع التَّحالف)، أو بوصفها قضية أمنيَّة تهدِّد المصالح الغربية وتفرض وجودها العسكري في المنطقة (الإرهاب). وفي حال ظلَّ التَّفاوض الغربي مع إيران قائمًا، واستمرَّت حاجة «التَّحالف» للسِّلاح والذَّخائر الغربية، وعزَّز الوضع مِن وجود القوَّات الأمريكية والبريطانية على امتداد السَّواحل والجزر اليمنية، فإنَّ الموقف الدّولي سيستمرُّ في إبقاء الأزمة للوصول إلى أكبر قدر مِن استثمارها.

- **موقف «التَّحالف العربي»:**

تجاوز التَّدخُّل السُّعودي- الإماراتي في الشَّأن اليمني البعد العسكري المناصر لـ«الشَّرعية»، إلى البعد السِّياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي. حيث باتت الإمارات والسُّعودية منخرطتين في القضايا الدَّاخلية، وتشكيل الواقع اليمني، بما يخدم أجندتهما الخاصَّة والإقليمية. وعليه، فإنَّ عودة الدَّولة الوطنية، واستعادة السِّيادة والقرار اليمني، سيعني بالضَّرورة اصطدام أجندة النِّظامين بالنِّظام القائم الذي يفترض به العودة إلى إرادة الشَّعب التي يجسِّدها مجلس النُّوَّاب المنتخب. لهذا فإنَّه رغم إزاحة «هادي» عن المشهد، وتعيين «مجلس القيادة الرِّئاسي»، في 7 أبريل 2022م، لقيادة المرحلة الانتقالية مِن خلال المناطق المحرَّرة في الجنوب، انطلاقًا مِن مدينة عدن- لا يزال «المجلس القيادي» عاجزًا عن السَّيطرة، وعن تنفيذ متطلَّبات المرحلة، وتوفير احتياجاتها المالية، وعن توحيد التَّشكيلات المسلَّحة المختلفة، والخارجة عن كيان الدَّولة، في هياكل الجيش والأمن؛ وبالمقابل لا يزال الدَّعم والإسناد والتَّمويل يتوفَّر لهذه التَّشكيلات خارج إطار الدَّولة.

وباتت السُّعودية والإمارات المتحكِّمتين بالمشهد اليمني في الجنوب، كما أنَّ إيران هي المتحكمة في المشهد في الشَّمال. وفي ظلِّ اتِّصال السُّعودية بجماعة الحوثي لفكِّ الارتباط مع إيران لقبولها ودعمها، ورفض الجماعة هذا المقترح، فإنَّ حرب السُّعودية ضدَّ الحوثي لا تأتي في إطار استعادة «الشَّرعية»، ولكن في إطار تأمين حدودها الجنوبية مع تمكين جماعة الحوثي شمالًا، لمصلحة تمكين «المجلس الانتقالي» جنوبًا، كما هو واضح على أرض الواقع.

- **موقف الفواعل المحلِّية:**

رهنت القوى المحلِّية قرارها بالقوى الإقليمية، إذ رهنت جماعة الحوثي قرارها لإيران، كما رهن «المجلس الانتقالي» و«المقاومة الوطنية» قرارهما للإمارات والسُّعودية، فيما ظلَّت «الشَّرعية» ساحة تنازع بين تيَّارات وطنية مختلفة. وفي حين تستمرُّ جماعة الحوثي ببسط سيطرتها على المحافظات الشَّمالية لاستكمال مشروعها الانفصالي بالشَّطر الشَّمالي، يعمل «المجلس الانتقالي» بذات المنحى لاستكمال السَّيطرة على المحافظات الجنوبية. وهذا يعني قابلية اليمن لأحد ثلاثة سيناريوهات:

الأوَّل: سيناريو قيام فيدرالية مِن شطرين، شمالي وجنوبي، تحكمها قوى شمولية مسلَّحة، وتجمع بينهما سلطة سيادية هزيلة غير متمكِّنة.

الثَّاني: سيناريو فكَّ الارتباط، باتِّفاق بين جماعة الحوثي و«المجلس الانتقالي»، والتعاون مع الأطراف الإقليمية، لتقاسم النُّفوذ والمصالح، والقضاء على أي مشروع وطني مقاوم. وهو ما سيمكِّن النِّظامين بصنعاء وعدن مِن تصفية المقاومة والمخالفين بحلول عسكرية وأمنية صارمة. وهو سيناريو وارد لكنه مرجوح حتَّى اللَّحظة.

أمَّا السِّيناريو الثَّالث، وهو السِّيناريو الأضعف، فهو قيام جبهة وطنية موحَّدة، تساند المقاومة الشَّعبية، وتتجاوز المشروعات المحلِّية المتخادمة مع الخارج كافَّة، تهدف إلى استعادة الدَّولة، والحفاظ على الوحدة، وقيام نظام جمهوري ديمقراطي جامع؛ لأنَّ مِن شأن هذه الجبهة أن تخوض صراعًا كبيرًا وواسعًا مع بقية القوى الموجودة على الأرض، ووجود حلفاء دوليِّين محايدين يسعون إلى الوقوف مع قضية شعب ومصير وطن أنهكته الحروب.

الهوامش والمراجع

1. في عام 2004م، حذّر العاهل الأردني، الملك عبد الله بن الحسين، خلال حديثه مع إحدى الصُّحف الأمريكية، مِن خطر تشكُّل «الهلال الشيعي»؛ ثمَّ عاد وأكَّد تخوُّفه، في مقابلة له، مع صحيفة الحياة اللندنية، في: 2005/3/25م، حول هذه القضية. انظر الموقع الخاص بالعاهل الأردني على الرابط الآتي: https://shortest.link/5bR4

2. في 26 مارس القادم ستحلُّ الذكرى الثامنة لانطلاق «عاصفة الحزم».

3. في 2 فبراير 2021م، أعلن رئيس «المجلس الانتقالي» الجنوبي عيدروس الزبيدي مباركته التطبيع الإماراتي مع «إسرائيل»، وأبدى رغبته في التطبيع في حال حصول جنوب اليمن على الاستقلال، والاعتراف به دولة مستقلة.

4. انظر: وزير يمني: فقدنا 80% من عائدات النفط والغاز جراء الحرب، وكالة الأناضول للأنباء، في: 2022/2/15م، متوفر على الرابط الآتي: https://shortest.link/5eRv

5. انظر: انهيار جديد للريال اليمني رغم الخطط الإصلاحية، العربي الجديد، في: 2022/1/7م، متوفر على الرابط الآتي: https://shortest.link/4-xM

6. انظر: التضخم يبلغ 45% باليمن في 2021 مسجلًا أعلى معدل سنوي على الإطلاق، سي. إن. بي. سي. عربية، في: 2022/5/3م، متوفر على الرابط الآتي:
https://shortest.link/4-xk

7. مصفوفة تتبع النزوح (التقييم على مستوى المنطقة- اليمن)، المنظمة الدوليّة للهجرة، مارس 2019م، متوفر على الرابط الآتي: https://shortest.link/50Dl

8. انظر: الهروب من الموت إلى الموت: شباب يمنيون تلتهمهم الصحاري والبحار في رحلة البحث عن أوطان بديلة (تحقيق)، سامية الأغبري، المصدر أونلاين، في: 2019/4/5م، متوفر على الرابط الآتي: https://almasdaronline.com/articles/166193

9. الأمم المتحدة: اليمن الأفقر في العالم حال استمرت الحرب حتى 2022 [ونسبة الفقر] ترتفع إلى 75%، وكالة الأناضول للأنباء، في: 2019/10/10م، متوفر على الرابط الآتي:
https://shortest.link/5fXk

10. انظر: الخارجية الأمريكية: أطفال اليمن ضحايا الاتجار بالبشر والجنس من سعوديين وإماراتيين، العربي الجديد، في: 2017/6/28م، متوفر على الرابط الآتي:
https://shortest.link/5g1s

11. انظر: التعليم في اليمن: واقع مدمر ومستقبل قاتم (تقرير)، وكالة الأناضول للأنباء، في: 2022/2/27م، متوفر على الرابط الآتي: https://shortest.link/52Pg

12. التعليم في اليمن: حين تتحوّل الأقلام إلى رصاص، أحمد ناجي، ديوان، مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط، في: 2021/12/1م، متوفر على الرابط الآتي:
https://carnegie-mec.org/2021/12/01/ar-pub-85889

13. انظر: الحوثيون يكثفون نشاطهم الخطير لتطييف المجتمع، ياسين التميمي، عربي21، في: 2021/4/18م، متوفر على الرابط الآتي: https://shortest.link/54Ut
وكذلك: الحوثيون وتدمير المجتمع: تدمير الحياة الفكرية والثقافية (1)، مدين قاسم، الإصلاح. نت، في: 2022/6/27م، متوفر على الرابط الآتي:
https://alislah-ye.net/news_details.php?sid=9305

14. انظر: الأقيال في مواجهة الهاشمية: وجه جديد للحرب في اليمن، أصيل سارية، موقع درج، في: 2021/8/23م، متوفر على الرابط الآتي: https://daraj.com/78263/

15. يمكن الرُّجوع إلى: إشكالية الهُويَّة وتأثيرها في الصِّراعات: دراسة سوسيولوجية في المجتمع اليمني، أ.د. فضل الربيعي، مجلة دراسات اجتماعية، العدد (36)، يونيو 2016م، مؤسسة بيت الحكمة، بغداد- العراق.

16. انظر: ارتفاع جرائم القتل في اليمن بسبب انتشار السلاح الفردي، الحدث نت، في: 2021/10/31م، متوفر على الرابط الآتي: https://shortest.link/56H7

17. سيجري نشر الدِّراسة في الفترة القادمة في كتاب مستقل.

صفحات تجلب لك العالم

نحن نكتب الحقيقة، الحقيقة فقط، دون تنميق في الكلمات.

مهما يكن الحدث، نحن نقدمه لك كما هو.

بالنسبة لنا، العالم صغير.

لكن القوة التي نستمدها منكم، قوة عظيمة.

SABAH

صحيفة تركيا

TURKUVAZ
MEDIA GROUP